سياسة المسؤولية الاجتماعية

"الإصدار الأول"

يناير 2026 م

اسم الوثيقة	رقم الاصدار	تاريخ الاصدار
سياسة المسؤولية الاجتماعية	الأول	يناير 2026 م

الاجراء	الاسم	المنصب	التاريخ
الإعداد / التحديث	أ. إيلاف آل عبدالله	مسؤول التزام	يناير 2026 م
المراجعة	اللجنة الاستشارية بمؤسسة الجائزة		الاجتماع (01) في 18 / 01 / 2026م
المو افقة والاقرار	مجلس أمناء مؤسسة الجائزة		الاجتماع (01) في 16/ 02/ 2026م

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

1. التمهيد المؤسسي 4
2. المقاصد المؤسسية للسياسة 4
3. نطاق التطبيق 4
4. الأسس المؤسسية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية 4
5. مجالات وأولويات المسؤولية الاجتماعية 5
6. آلية اختياروتصميم مبادرات المسؤولية الاجتماعية..... 5
7. إشراك القطاع الخاص وبرامج المسؤولية الاجتماعية.. 6
8. الحوكمة والأدواروالمسؤوليات 6
9. قياس الأثروالتقييم 7
10. التقاريروالإفصاح 7

البند الأول: التمهيد المؤسسي:

انطلاقًا من الرسالة المؤسسية لمؤسسة الجائزة، وترسيخًا لدورها بوصفها جهة وطنية للتميز ورفع الأداء ودعم المخرجات الأكثر تميّزًا، تعتمد هذه السياسة إطارًا مؤسسيًا مرجعيًا للمسؤولية الاجتماعية، يجسّد التزام المؤسسة بتبني مفهوم شامل ومتوازن للمسؤولية الاجتماعية، لا يقتصر على المبادرات المجتمعية، بل يمتد ليشمل احترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، والحفاظ على الموارد، وتعزيز الممارسات الأخلاقية، والإسهام في التنمية المستدامة.

وتنطلق المؤسسة في ذلك من قناعة راسخة بأن المسؤولية الاجتماعية تمثل عنصرًا جوهريًا في بناء الثقة المؤسسية، ورفع جودة الأداء، وتعظيم الأثر المجتمعي، وبأن الجائزة تعد أداة تأثير وطنية تسهم في توجيه الجهات والأفراد نحو تبني ممارسات مسؤولة تعكس القيم الإنسانية والبيئية والتنموية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ومبادئ الحوكمة الرشيدة، وأفضل الممارسات المهنية المعتمدة في القطاع غير الربحي

البند الثاني/ المقاصد المؤسسية للسياسة:

تهدف هذه السياسة إلى تحقيق المقاصد المؤسسية التالية:

- ترسيخ المسؤولية الاجتماعية بوصفها قيمة محورية وأحد المرتكزات الأساسية للجائزة، تدمج ضمن معاييرها وبرامجها التحفيزية، بما يعكس التزام الجائزة بالتميّز المسؤول ورفع جودة المخرجات.
- تعزيز دور الجائزة كجهة توجيه وتحفيز، تسهم في إرشاد الجهات والأفراد المرشحين إلى تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا تُحقق أثرًا مستدامًا وقابلًا للقياس.
- ضمان مواءمة معايير الجائزة ومبادراتها وبرامجها مع مبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية، وبما يدعم استدامة الأثر وجودة النتائج.
- تعظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي المتحقق من الجائزة، بما يتجاوز مفهوم التكريم إلى إحداث تغيير إيجابي ملموس ومستدام على مستوى المجتمع والمؤسسات والأفراد.
- تعزيز موثوقية الجائزة وترسيخ مكانتها بوصفها محفّزًا وطنيًا للممارسات المسؤولة، ومنصة رائدة للتميّز المؤسسي والأثر المجتمعي.

البند الثالث/ نطاق التطبيق:

تسري أحكام هذه السياسة على جميع برامج ومبادرات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تنفذها أو تدعمها مؤسسة الجائزة، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، أو من خلال الشراكات والتعاون مع الجهات ذات العلاقة. ويشمل نطاق التطبيق منسوبي المؤسسة، واللجان المنبثقة عنها، والمتطوعين، والشركاء، والمتعاقدين، وكل من يسهم في تخطيط أو تنفيذ أو دعم المبادرات المجتمعية المرتبطة بأعمال الجائزة، بما يضمن الالتزام بأحكام هذه السياسة وتحقيق أهدافها المؤسسية.

البند الرابع / الأسس المؤسسية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية:

تلتزم مؤسسة الجائزة عند تطبيق مسؤوليتها الاجتماعية بمجموعة من الأسس الحاكمة التي تشكل الإطار المرجعي لتصميم المبادرات وتنفيذها وتقييم أثرها، وذلك على النحو التالي:

1. **التكامل المؤسسي** :مواءمة مبادرات المسؤولية الاجتماعية مع التوجهات العامة وأهداف المؤسسة، بما يضمن اتساق البرامج وعدم عشوائية المبادرات.
2. **الاستدامة وتعظيم الأثر** :التركيز على المبادرات ذات الأثر التراكمي طويل المدى، والقابلة للاستمرار والتطوير.
3. **القيمة المجتمعية المضافة** :تحقيق منفعة مجتمعية حقيقية قابلة للقياس، تعكس أثر الجائزة في تحسين جودة الحياة.
4. **الشفافية والمساءلة** :وضوح الإجراءات، وتحديد الأدوار، والإفصاح عن النتائج ومؤشرات الأداء.
5. **العدالة والشمول** :ضمان تكافؤ الفرص، واحترام مبادئ الشمول وعدم التمييز في جميع المبادرات.
6. **الابتكار الاجتماعي** :تبنّي حلول مبتكرة لمعالجة التحديات المجتمعية، وتعزيز الممارسات غير التقليدية ذات الأثر العالي.
7. **الشراكات الفاعلة** :بناء شراكات تكاملية مع القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية، بما يسهم في تعظيم الأثر واستدامته.
8. **الالتزام بحقوق الإنسان:** احترام وحماية حقوق الإنسان في جميع مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية، وضمان عدم الإضرار بالأفراد أو المجتمعات، وتعزيز مبادئ الكرامة الإنسانية، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز.
9. **المسؤولية البيئية والحفاظ على الموارد** : تبني الممارسات المسؤولة بيئيًا، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، ودعم المبادرات التي تسهم في حماية البيئة، والحد من الآثار البيئية السلبية، وتعزيز الاستدامة البيئية.

البند الخامس / مجالات وأولويات المسؤولية الاجتماعية:

تمارس المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة الجائزة ضمن مجموعة من المجالات ذات الأولوية، يتم تحديدها وتحديثها وفق خطط سنوية معتمدة، وبما ينسجم مع رسالة الجائزة ودورها في رفع الأداء وتحفيز المخرجات المتميّزة، وتشمل على وجه الخصوص التالي:

- **التنمية المجتمعية وجودة الحياة** :دعم المبادرات التي تسهم في تحسين جودة الحياة، وتعزيز التماسك المجتمعي، والاستجابة للاحتياجات ذات الأثر المباشر.
- **التعليم والبحث وبناء القدرات** :تمكين المواهب، ودعم المبادرات التعليمية والبحثية، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية ذات العلاقة بالتميّز والأثر.
- **الاستدامة البيئية وحماية الموارد** : تشجيع الممارسات المسؤولة بيئيًا، ودعم المبادرات التي تسهم في حماية البيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز كفاءة استخدامها بما يحقق الاستدامة.
- **التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال الاجتماعية** :دعم المبادرات التي تعزز الاستقلالية الاقتصادية، وتطوير الحلول الريادية ذات الأثر الاجتماعي.
- **تعزيز العمل التطوعي المؤسسي** :ترسيخ ثقافة التطوع المنظّم، وتنمية المبادرات التطوعية المرتبطة برسالة الجائزة وبرامجها.

البند السادس / آلية اختيار وتصميم مبادرات المسؤولية الاجتماعية:

تلتزم مؤسسة الجائزة عند اختيار وتصميم مبادرات المسؤولية الاجتماعية باتباع منهجية مؤسسية تضمن تعظيم الأثر المجتمعي، ومواءمة المبادرات مع رسالة الجائزة ودورها في تحفيز التميّز ورفع جودة المخرجات، وذلك على النحو التالي:

- **تحليل الاحتياج المجتمعي** :إجراء دراسات مبنية على بيانات موثوقة لتحديد الأولويات المجتمعية، وتحليل أصحاب المصلحة المرتبطين بالمبادرة.
- **المواءمة المؤسسية** :ربط المبادرة بأهداف المؤسسة ومعايير الجائزة وبرامجها، بما يعزز تكامل المسؤولية الاجتماعية مع منظومة التميّز المؤسسي.
- **تحديد الأهداف وقياس الأثر** :صياغة أهداف واضحة ومحددة، ووضع مؤشرات أداء ومقاييس أثر اجتماعي قابلة للقياس والتقييم، مع مراعاة الأبعاد المرتبطة بحقوق الإنسان، والأثر البيئي، والحفاظ على الموارد، عند تصميم وتقييم مبادرات المسؤولية الاجتماعية.
- **إدارة المخاطروكفاءة الموارد** :تقييم المخاطر المحتملة، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية لتحقيق أعلى قيمة مجتمعية.
- **الاعتماد والحوكمة** :اعتماد المبادرات من الجهة المختصة وفق الصلاحيات المعتمدة، ومتابعة تنفيذها بما يضمن الالتزام بأحكام هذه السياسة.

البند السابع / إشراك القطاع الخاص وبرامج المسؤولية الاجتماعية:

تحرص مؤسسة الجائزة على إشراك القطاع الخاص بوصفه شريكًا محوريًا في تحقيق القيم المجتمعية وتعظيم الأثر، من خلال الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات(CSR) ، وبما يسهم في دعم مستهدفات الجائزة وتعزيز جودة المخرجات، وذلك وفق الأطر التالية:

- **التكامل** :مواءمة مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص مع قيم الجائزة وأهدافها، بما يعزز الأثر المجتمعي المشترك.
- **الشراكات الاستراتيجية** :بناء شراكات فاعلة مع منشآت القطاع الخاص لتطوير مبادرات مشتركة تحقق قيمة مضافة ومستدامة.
- **تحفيز المشاركة** :تشجيع الجهات الخاصة على توظيف برامج المسؤولية الاجتماعية لديها في دعم المبادرات والمخرجات المتميزة المرتبطة بالجائزة.
- **تعظيم الأثر** :توجيه إسهامات القطاع الخاص نحو مبادرات ذات أثر قابل للقياس، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وجودة الحياة.
- **التقدير والتحفيز** :إبراز النماذج المتميزة من إسهامات القطاع الخاص، وتكريم المبادرات الرائدة التي تعكس التزامًا فعّالًا بالمسؤولية الاجتماعية.

البند الثامن / الحوكمة والأدوار والمسؤوليات:

تُحدَّد أطر الحوكمة وتوزيع الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بتطبيق سياسة المسؤولية الاجتماعية على النحو الآتي، بما يضمن وضوح الصلاحيات، وتكامل الأدوار، وتحقيق الأثر المستهدف:

- **مجلس الأمناء** :اعتماد سياسة المسؤولية الاجتماعية وأي تحديثات تطرأ عليها، والإشراف العام على تحقيق الأثر المجتمعي، ومتابعة مستوى الالتزام بأحكامها ضمن منظومة الحوكمة المؤسسية.
- **اللجنة المختصة (إن وجدت)** :متابعة التوجهات والمبادرات ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، ومراجعة المواءمة مع مستهدفات الجائزة، ورفع التوصيات ذات الصلة إلى مجلس الامناء أو الإدارة التنفيذية.
- **الإدارة التنفيذية** :الإشراف على تنفيذ السياسة، ودمجها في الخطط التشغيلية والبرامج التنفيذية، وتوفير الموارد اللازمة لضمان فاعلية التطبيق.
- **الإدارة المعنية** :التخطيط لمبادرات المسؤولية الاجتماعية وتنفيذها، وقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي، وإعداد التقارير الدورية، ورفع نتائج الأداء للجهات المختصة.
- **الشركاء** :الالتزام بمعايير المؤسسة وقيمها وأحكام هذه السياسة عند المشاركة في تنفيذ أو دعم المبادرات، بما يحقق التكامل وتعظيم الأثر المجتمعي.

البند التاسع / قياس الأثر والتقييم:

تحرص مؤسسة الجائزة على قياس وتقييم أثر مبادرات المسؤولية الاجتماعية بوصفه عنصرًا جوهريًا في تحقيق التميّز وتعظيم القيمة المجتمعية، وذلك وفق إطار مؤسسي يضمن دقة القياس وجودة النتائج، ويشمل التالي:

- **اعتماد مؤشرات قياس معتمدة** :تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) وأدوات منهجية لقياس الأثر الاجتماعي والاقتصادي، بما يعكس مدى تحقيق المبادرات لأهدافها.
- **تحسين الأداء و اتخاذ القرار** :توظيف نتائج القياس في تحسين تصميم المبادرات، وتطوير الأداء المؤسسي، ودعم اتخاذ القرار المبني على البيانات.
- **التعلّم المؤسسي ونقل المعرفة** :توثيق الدروس المستفادة، واستخلاص النجاحات والتحديات، ونشر أفضل الممارسات بما يسهم في تعظيم الأثر واستدامته.

البند العاشر / التقارير والإفصاح:

تلتزم مؤسسة الجائزة بإعداد منظومة تقارير شفافة ومنهجية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية، بما يعزز تمكين المسؤولية الاجتماعية لدى الشركاء، ويحقق أعلى مستويات الإفصاح والمساءلة، وذلك على النحو التالي:

- **إعداد التقارير الدورية** :إعداد تقارير دورية توضح مبادرات المسؤولية الاجتماعية، ونطاقها، ونتائجها، ومؤشرات الأثر الاجتماعي والاقتصادي المحققة.
- **تمكين الشركاء والجهات الداعمة** :تزويد الشركات والجهات التي ساهمت في دعم أو تنفيذ المبادرات بنسخ من التقارير ذات الصلة، بما يمكنها من توثيق إسهاماتها في مجال المسؤولية الاجتماعية، وقياس أثرها، وتعزيز ممارساتها المؤسسية.
- **الإفصاح المؤسسي** :تضمين نتائج وأثر مبادرات المسؤولية الاجتماعية ضمن التقارير المؤسسية المعتمدة للجائزة، وفق الأطر النظامية المعمول بها.

- **إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة** :إتاحة المعلومات لأصحاب المصلحة وفق سياسات الإفصاح المعتمدة، وبما يحقق التوازن بين الشفافية وحماية البيانات.

تم بحمد الله